وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 31 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يواصل مكاسبه مع انخفاض مخزونات أكبر مستهلك للوقود في العالم

الرياض

واصلت أسعار النفط مكاسبها أمس الأربعاء بعد أن أظهرت بيانات الصناعة انخفاضا كبيرا في مخزونات الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للوقود في العالم، وفي الوقت الذي أبقت فيه المخاوف بشأن إعصار في خليج المكسيك المستثمرين في حالة من القلق.

وبحلول الساعة 0635 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم أكتوبر 29 سنتا أو 0.34 بالمئة إلى 85.78 دولارًا للبرميل. وينتهي عقد أكتوبر يوم الخميس، وكان عقد نوفمبر الأكثر نشاطًا عند 85.22 دولارا للبرميل، مرتفعًا بمقدار 31 سنتًا. وربحت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 37 سنتا، أو 0.46 بالمئة، إلى 81.53 دولارا، مسجلة مكاسب للجلسة الخامسة.

وارتفع كلا الخامين القياسيين أكثر من دولار للبرميل يوم الثلاثاء مع تراجع الدولار الأمريكي بعد انحسار احتمالات رفع أسعار الفائدة في أعقاب بيانات الوظائف الأمريكية الضعيفة.

وانخفضت مخزونات الخام الأمريكية بنحو 11.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 25 أغسطس، وفقا لمصادر في السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء. وكان محللون قبل صدور البيانات قد قدروا في المتوسط سحبا قدره 3.3 ملايين برميل.

وقال توشيتاكا تازاوا، المحلل في شركة فوجيتومي للأوراق المالية المحدودة، إن السحب الأكبر من المتوقع في مخزونات النفط الخام الأمريكية يعد إيجابيا لسوق النفط لأنه يشير إلى طلب قوي.

وفي الوقت نفسه، اشترى المستثمرون العقود الآجلة بسبب المخاوف المحيطة بإعصار إداليا، الذي يضرب خليج المكسيك إلى الشرق من مواقع إنتاج النفط والغاز الطبيعي الرئيسة في الولايات المتحدة.

وقال تازاوا: «المخاوف بشأن إعصار إداليا أدت إلى عمليات شراء جديدة». ويمثل خليج المكسيك البحري حوالي 15% من إنتاج النفط الأمريكي وحوالي 5% من إنتاج الغاز الطبيعي، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة. وأجلت شركة النفط الكبرى شيفرون بعض موظفيها من المنطقة، لكن الإنتاج مستمر في المواقع التي تعمل فيها في خليج المكسيك.

ومن المتوقع أن تظل إمدادات النفط محدودة حيث يتوقع المحللون أن تقوم المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، بتمديد خفض الإنتاج الطوعي حتى أكتوبر. وبناء على ذلك التوقع، توقعت مصادر تكرير أن ترفع السعودية أسعار البيع الرسمية للخام المباع إلى آسيا بموجب عقود طويلة الأجل في أكتوبر إلى أعلى مستوياتها هذا العام.

لكن المخاوف بشأن الطلب على الوقود ووضع الاقتصاد الكلي في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، أدت إلى كبح الأسعار. وقال محللو كابيتال إيكونوميكس في ملاحظة للعملاء «إنه بينما استعاد الاقتصاد الصيني بعض الأرض في يوليو، بعد الانكماش في يونيو، فإن الصورة الكبيرة هي أن مؤشرات الإنتاج المختلفة قد استقرت في الآونة الأخيرة، وقد ينزلق الاقتصاد إلى دوامة هبوطية ما لم يتم تعزيز الدعم السياسي قريبًا.

وتساءل محللو أبحاث ايه ان زد، عن تأثير انخفاض سقف أسعار النفط الروسي، مشيرين إلى أنه بالنسبة للمدافعين عن العقوبات في الغرب، فإن الانخفاض الحاد في قيمة الروبل هذا العام يمثل علامة واضحة على أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا بدأت تؤثر.

ويقولون إن دول مجموعة السبع يجب أن تضرب بينما يكون الحديد ساخناً وأن تخفض الحد الأقصى لسعر صادرات النفط الخام الروسي، والذي يبلغ الآن 60 دولاراً. والهدف لتضييق الخناق على عائدات الكرملين وإرغام الرئيس فلاديمير بوتين على الاختيار بين الاستقرار الاقتصادي والإنفاق العسكري.

ورفع البنك المركزي الروسي أسعار الفائدة بنسبة هائلة بلغت 3.5 نقطة مئوية في اجتماع طارئ في وقت سابق من هذا الشهر بعد أن انخفضت قيمة الروبل إلى أقل من سنت أمريكي، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 30 في المائة منذ بداية العام مع استمرار الحرب في أوكرانيا دون نهاية في الافق.

وقال روبن بروكس، كبير الاقتصاديين في معهد التمويل الدولي ومقره واشنطن: «تحتاج روسيا إلى رفع أسعار الفائدة بشكل طارئ لتحقيق الاستقرار في الروبل. ولدينا القدرة على منح بوتين الأزمة المالية التي يستحقها. وعلينا فقط خفض سقف الأسعار لمجموعة السبع».
وأيدت ألكسندرا بروكوبينكو، المحللة السابقة في البنك المركزي الروسي، هذا الرأي، قائلة إن العقوبات ناجحة وأن خفض السعر الذي تحصل عليه موسكو مقابل النفط - مصدرها الرئيس للعملة الصعبة - سيضع اقتصاد بوتين في موقف صعب. وقالت إن تصميم الرئيس الروسي على المضي قدمًا في الغزو الفاشل لأوكرانيا بأي ثمن «يضع الاقتصاد على أساس غير مستدام على نحو متزايد». ويحذر محللو الصناعة من أن خفض الحد الأقصى لأسعار مجموعة السبع لن يؤدي إلا إلى تعميق المخاوف بشأن إمدادات النفط العالمية في وقت الطلب القياسي ويدفع سعر النفط الخام إلى الارتفاع، مما يضر تلك البلدان ذاتها - وربما لا يضر الإيرادات الروسية كثيرا.

وقال خورخي ليون، المحلل في شركة رايستاد اينرجي ومقرها أوسلو «إذا جاءت مجموعة السبع غدًا وقالت إن الحد الأقصى للسعر هو 50 دولارًا، فمن المرجح أن تشهد زيادة أخرى في سعر النفط. ورد الفعل الفوري على العقوبات الأكثر صرامة هو دائمًا زيادة في سعر النفط بسبب الخوف من الاضطرابات.

ويقول الخبراء إن هذا القلق يتقاسمه العديد من زعماء مجموعة السبع الذين يكرهون رؤية ارتفاع أسعار الطاقة في الوقت الذي يكافحون فيه أسوأ موجة تضخم منذ عقود. ويعتبر الارتفاع في تكاليف المعيشة على نطاق واسع أحد أكبر التهديدات المحتملة لمحاولة الرئيس الأمريكي جو بايدن لإعادة انتخابه العام المقبل.

لا يزال الجدل حول فعالية الحد الأقصى للسعر مستمرًا منذ ما قبل فرضه في ديسمبر 2022. وبعد ثمانية أشهر، لا يوجد حتى الآن إجماع حول مدى نجاحه. وذلك لأن السعر الذي تجلبه روسيا في نهاية المطاف مقابل نفطها يتأثر أيضًا بالحظر المفروض على الشحنات المنقولة بحراً إلى الغرب وتخفيضات الإنتاج من قبل أوبك +، والتي تضم روسيا والعديد من الدول الأخرى غير الأعضاء في أوبك.

وعندما بدأ سريان الحد الأقصى للسعر إلى جانب الحظر المفروض على النفط الخام المنقول بحرا، كان تداول مزيج الأورال الروسي بالفعل أقل من 60 دولارا للبرميل وبخصم كبير على خام برنت، المؤشر الأوروبي.

وتهدف مجموعة السبع إلى الحد من الإيرادات الروسية مع الحفاظ على تدفق النفط الروسي إلى الأسواق العالمية. ورفضت الدعوات لوضع حد أقصى للسعر يتراوح بين 30 إلى 40 دولارًا، خوفًا من أن تقوم روسيا بخفض الصادرات، مما قد يتسبب في إحداث دمار اقتصادي على نطاق عالمي. وروسيا هي ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

وتمنع سياسة الحد الأقصى للسعر الوسطاء الغربيين، مثل شركات الشحن وشركات التأمين، من تقديم خدماتهم إذا تم بيع الخام الروسي بأكثر من 60 دولارا للبرميل. لقد هيمن الوسطاء الغربيون تقليدياً على مثل هذه الصناعات، وبالتالي فإنهم يبقونها خارج حدود روسيا. وللتغلب على القيود، تحاول روسيا إنشاء بنية تحتية موازية، فاستحوذت على مئات الناقلات القديمة وخصصت 9 مليارات دولار لإعادة التأمين على السفن. ويقول الخبراء إنها لجأت أيضًا إلى إخفاء السعر الذي تتلقاه من خلال تضخيم تكاليف الشحن.

وفي الشهر الماضي، بلغ سعر الخام الروسي 64.31 دولارًا في المتوسط، متجاوزًا الحد الأقصى للسعر ورفع إيرادات تصدير النفط إلى أعلى مستوى في ثمانية أشهر، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية. ولا يزال أرخص من خام برنت لكن الخصم تقلص من 35 دولارًا إلى حوالي 10 دولارات، وهو مؤشر آخر على أن الحد الأقصى يفقد قوته.

وقال بن كاهيل، خبير الطاقة في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ومقره واشنطن، إن تأثير العقوبات يميل إلى الضعف بمرور الوقت حيث يجد الأفراد الماكرين طرقًا للالتفاف عليها. وقال: «القصة مع عقوبات الطاقة في السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية هي أن السوق أصبح ذكيًا جدًا في التهرب منها. وكلما طال أمدها، كلما زاد عدد التسربات التي نراها، خاصة عندما تكون السوق شحيحة».

وقال كاهيل «هناك الكثير من الأصوات التي تدعو إلى خفض سقف الأسعار الآن، قائلة إن هذه السياسة تعمل بشكل جيد ويجب علينا خفض سقف الأسعار للضغط أكثر على روسيا». «لكن كلما حددت الحد الأقصى للسعر، كلما زاد التهرب». ويقول إنه عند خصم 20 دولارًا عن خام برنت، سيكون هناك حافز كبير جدًا لمخالفي العقوبات للتدخل، مضيفاً «أعتقد أن التنفيذ يصبح صعبًا للغاية إذا انخفض سعر البرميل إلى أقل من 60 دولارًا، خاصة إذا ارتفعت أسعار النفط العالمية».

يقول كريج كينيدي، خبير صناعة النفط الروسي والمساعد في مركز ديفيس بجامعة هارفارد، إن قوة سقف مجموعة السبع «تخضع للاختبار» مع تجاوز أسعار النفط الروسي 60 دولارًا، وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات إنفاذ العقوبات قريبًا، فإن السياسة «معرضة لخطر الانهيار».

ويقترح على مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي إنشاء «قائمة بيضاء» للتجار والوسطاء المصرح لهم بتقديم معلومات التسعير من أجل الحد من التهرب الروسي. وبموجب اقتراحه، ستحتاج الناقلات المملوكة لمجموعة السبع أو المؤمن عليها إلى الحصول على شهادة السعر من أحد التجار المدرجين في القائمة البيضاء من أجل نقل النفط الروسي.

ويقول كريس ويفر، خبير الطاقة ومؤسس شركة الاستشارات الكلية، وهي شركة استشارية تركز على دول الاتحاد السوفيتي السابق، إن الاتجاه الذي ستتجه إليه أسعار النفط الروسي من هنا سيعتمد أيضًا إلى حد كبير على المملكة العربية السعودية وعلى المشترين الآسيويين.

وقال: «الطريقة الوحيدة التي سينجح بها الحد الأقصى للسعر الحالي، أو الحد الأدنى، هي إذا قامت المملكة العربية السعودية بزيادة الإنتاج أو رفض المشترون الآسيويون دفع أكثر من الحد الأقصى». ومن غير الواضح ما إذا كان أي منهما سيحدث. وباستثناء اليابان، فإن الدول الآسيوية ليست مدينة بالفضل لسقف مجموعة السبع.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، لتواصل مكاسبها من الجلسة السابقة وسط علامات على السحب الهائل في مخزونات الخام الأمريكية، في حين ظل التركيز أيضًا على أي انقطاع محتمل في الإمدادات ناجم عن إعصار إداليا.

وساعد انخفاض الدولار أسعار النفط على الارتفاع بشكل حاد يوم الثلاثاء، حيث أظهرت البيانات بعض التباطؤ في ثقة المستهلك الأمريكي وسوق العمل، الأمر الذي قد يتطلب من بنك الاحتياطي الفيدرالي ان يكون أقل تشددا. لكن المكاسب الأكبر في الأسعار تعرقلت بسبب عدم اليقين بشأن ارتفاع الإمدادات العالمية واحتمال تدهور الطلب.

وبعيدا عن المخزونات الأمريكية، تراقب الأسواق أيضا أي زيادات محتملة في الإمدادات من روسيا والعراق. وقالت روسيا إنها ستخفض تدريجياً تخفيضات إنتاجها المستمرة في سبتمبر، في حين أشار وزير الطاقة التركي إلى أن الإمدادات من خط أنابيب شمال العراق على وشك الاستئناف.

ارتفاع قياسي لأسعار الديزل وسط مخاوف التضخم وصيانة المصافي

الرياض

ارتفعت أسعار الديزل إلى أعلى مستوياتها منذ مارس ولم تظهر أي علامات فورية على تراجع اتجاهها التصاعدي، وبلغ السعر الوطني للديزل الأميركي 4.38 دولارات للغالون الواحد اعتبارًا من يوم الاثنين، أي أعلى بمقدار 0.41 دولارًا عن الشهر الماضي، وفقًا لبيانات جمعية السيارات الأميركية.

وقال آندي ليبو من شركة ليبو أويل أسوشييتس: «بينما ندخل في موسم الحصاد الزراعي في الخريف وأشهر الشتاء الدافئة، يمكن أن يكون لانقطاع مصافي التكرير تأثير كبير على إمدادات الديزل ويضع ضغوطًا تصاعدية على الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة التضخم».

وقال «إن تكلفة الديزل هي ضريبة خفية على جميع السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك مع مرور الأسعار المرتفعة»، ويعود جزء من الضغط الصعودي إلى الاضطرابات الأخيرة في مصافي التكرير، وجاء آخر انقطاع في الأسبوع الماضي بعد أن تسبب حريق في مصفاة ماراثون جاريفيل بولاية لويزيانا في إغلاق جزئي للمنشأة، وهي رابع أكبر منشأة في البلاد.

وأضاف ليبو: «لا يزال بإمكاننا أن نرى أسعار الديزل تتسارع بالفعل في أشهر الخريف، الأمر الذي قد يشكل تحديًا لتجار التجزئة الذين يقومون بملء مخزونهم قبل العطلات. ونتوقع المزيد من الألم في مضخة الديزل».

ووصلت أسعار البنزين إلى أعلى مستوى لها في عام 2023 في وقت سابق من هذا الشهر، مما جدد المخاوف من أن التضخم في الولايات المتحدة سيعكس اتجاهه الهبوطي، ومن المتوقع أن يظهر مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو مؤشر التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي، والذي سيتم إصداره صباح الخميس، أن الأسعار ارتفعت بنسبة 3.3 % على أساس سنوي في يوليو، ارتفاعًا من 3 % في الشهر السابق.

«فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الشخصي، أعتقد أننا ربما لن نتفاجأ برؤية نوع من الزيادة. وبعد التقرير الأخير، شهدنا ارتفاع أسعار الغاز والنفط، وهذا عامل كبير»، بحسب ليبو. في وقت، ارتفعت أسعار النفط بنسبة 15 % خلال شهر يوليو. فيما تساهم مستويات الإنتاج الأكثر صرامة من أوبك + إلى جانب التخفيضات الطوعية من السعودية في ارتفاع أسعار النفط الخام. وأضاف ليبو: «أعتقد أن السعودية تفعل كل ما في وسعها لتوازن الأسواق مع طموحات كبار المنتجين لزيادة سعر خام برنت إلى 90 دولارًا للبرميل، وهذا سيؤدي إلى استمرار السعودية في خفض إنتاجها الطوعي في أكتوبر وربما بعد ذلك».

وأشار ليبو أيضًا إلى أن إعصار إداليا يمكن أن يؤثر على تحركات الناقلات، مما يضغط على أسعار الغاز بالتجزئة على المدى القريب في الولايات المتحدة، ومع ذلك، قال دي هان من شركة قازبادي: إن الموسمية في الطلب على البنزين يمكن أن تكبح الأسعار في أشهر الخريف مع تراجع تهديدات الأعاصير.

ويتوقع المحللون في بنك غولدمان ساكس أن يبلغ متوسط أسعار التجزئة الوطنية للبنزين 3.90 دولارات للغالون هذا الشهر. وقفزت أسعار التجزئة في الغرب الأوسط الأميركي بما يصل إلى 21 سنتًا للغالون في أوهايو و16 سنتًا في ميتشجان في الأسبوع الماضي بسبب تعطل مصفاة بريتش بتروليوم لأعمال صيانة طارئة في وايتنج بولاية إنديانا.

مصفاة إيرفينغ ودلتا

وستتعطل مصفاة إيرفينغ أويل التي تبلغ طاقتها 320 ألف برميل يوميًا في نيو برونزويك بكندا ومصفاة دلتا التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 185 ألف برميل يوميًا في ترينر بولاية بنسلفانيا معظم شهر سبتمبر وجزء من أكتوبر، مما يؤثر على نحو 9 % من المنتج الموفر في مناطقهم، وقال باتريك دي هان، رئيس قسم تحليل البترول في موقع تعقب الأسعار، قاز بودي دوت كوم: «من غير الطبيعي أن نرى ارتفاع الأسعار» في هذا الوقت من العام، «نميل إلى رؤية الأسعار تتراجع في الخريف».

وظلت مخزونات البنزين الأميركية الأسبوعية أقل من متوسط المخزونات لمدة خمس سنوات طوال هذا العام، مما يمهد الطريق لارتفاع الأسعار إذا تعطلت طاقة التكرير، وانخفض إجمالي مخزونات البنزين الأميركية هذا الشهر إلى 216.4 مليون برميل، وهو خامس انخفاض في ستة أسابيع، وفقًا لبيانات حكومية أميركية.

وفي الوقت نفسه، أشار جولدمان ساكس إلى أن مستويات الحرارة القياسية في تكساس أدت على الأرجح إلى انخفاض حاد بنسبة 2 % في عائدات منتجات مصافي التكرير الأميركية خلال الأسابيع القليلة الماضية. وأضاف البنك أن التغييرات الصغيرة في العائد غالبًا ما تؤدي إلى انخفاض ملموس في توافر المنتج.

ولا يزال موسم الأعاصير الذروة في انتظاره، حيث رفعت الإدارة الوطنية الأميركية للمحيطات والغلاف الجوي الأسبوع الماضي توقعاتها للعواصف التي يرجع سببها جزئيًا إلى ارتفاع درجات حرارة سطح البحر. ويمكن أن تؤدي الأعاصير إلى إتلاف أو إغلاق مصافي النفط الأميركية، لا سيما على طول ساحل الخليج.
ويقول المحللون إن الاهتمام يرتفع في البيت الأبيض عندما تقترب أسعار البنزين من 4 دولارات للغالون أو يرتفع خام غرب تكساس الوسيط إلى ما فوق 80 دولارًا للبرميل. وشهد سوق النفط القوي، بدعم من تخفيضات إنتاج أوبك+، ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط من 68 دولارًا للبرميل في نهاية يونيو إلى أكثر من 81 دولارًا للبرميل يوم الاثنين.

وفي الوقت نفسه، ارتفع سعر الديزل إلى 4.38 دولارات للغالون من 3.84 دولارات للغالون قبل شهر، وقال بوب ماكنالي، رئيس شركة رابيدان للطاقة الاستشارية والمدير الأول السابق للطاقة الدولية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض: إن ارتفاع أسعار النفط والبنزين وضع إدارة بايدن في وضع «التنبيه»، لكنها تأمل ألا تؤدي الموسمية والمعنويات الهبوطية بشأن المشكلات الاقتصادية في الصين إلى دفع الأسعار إلى الارتفاع، وأضاف ماكنالي: «ما قد يحولهم حقًا إلى حالة من الذعر الحقيقي هو استمرار أسعار النفط في الارتفاع، حيث يتراوح سعر خام غرب تكساس الوسيط بين 90 و100 دولار للبرميل والبنزين عند 4 دولارات أو أكثر للغالون».

وفي الصيف الماضي، ارتفعت أسعار البنزين والديزل في الولايات المتحدة إلى 5 دولارات للغالون.

وقال أندرو جروس المتحدث باسم جمعية السيارات الأميركية إن قدرة مصافي التكرير الأميركية في الخليج على اجتياز موسم الأعاصير دون اضطرابات كبيرة سيؤثر أيضا على أسعار البنزين التي عادة ما تتراجع مع حلول الخريف بعد موسم القيادة الصيفي.

وهناك مصدر قلق آخر، وفقًا لباتريك ديهان، رئيس تحليل النفط في شركة التكنولوجيا قازبادي، وهو أن أي ضغط تصاعدي على الديزل والبنزين والمنتجات البترولية الأخرى يمكن أن ينتقل إلى منتجات وخدمات أخرى ويخلق ضغوط تضخمية جديدة - وهو مصدر قلق كبير آخر للإدارة.

ومن أجل ترويض أسعار النفط العام الماضي، أطلقت إدارة بايدن كميات كبيرة من النفط الخام من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي للبلاد. وفي مارس 2022، بعد شهر واحد من غزو روسيا لأوكرانيا، أعلنت عن أكبر عملية بيع على الإطلاق من الاحتياطي البالغ 180 مليون برميل.

وأدى استخدام الاحتياطي الاستراتيجي للنفط كأداة لإدارة سوق النفط إلى إثارة غضب بعض المنتجين في منظمة أوبك. لكن لا يبدو أن هذا التكتيك خيار متاح هذه المرة، وقال أحد أعضاء جماعات الضغط في مجال الطاقة في واشنطن: «إنهم لا يستطيعون حتى معرفة ما إذا كانوا سيعيدون ملئه أم لا».

وتبلغ مخزونات الاحتياطي الاستراتيجي حاليا 350 مليون برميل. وبما أن الولايات المتحدة مصدر صافي للنفط، فيمكنها من الناحية الفنية أن تسحب الاحتياطي الاستراتيجي للنفط بشكل أكبر، لكن هذا من شأنه أن يقلل من قدرتها على التعامل مع أي انقطاع كبير في الإمدادات. واستجابة لارتفاع أسعار النفط، ألغت وزارة الطاقة الأميركية في أوائل أغسطس عملية شراء مخطط لها تبلغ 6 ملايين برميل لبدء تجديد الاحتياطي الاستراتيجي للنفط، قائلة إنها ستظل تستخدم عوائد الصرف المستهدفة وإلغاء المبيعات المخطط لها حيث لا يكون السحب ضروريا.

الاتجاه الصعودي يسيطر على تداولات النفط .. سحب مفاجئ للمخزونات وترقب لـ«إداليا» الاقتصادية

دفعت مخاوف تعطل الإمدادات النفطية الأمريكية مع اقتراب إعصار إداليا إلى اليابسة أسعار النفط إلى الارتفاع خلال تعاملات أمس، رغم أنه من المتوقع أن يكون تأثير الإعصار محدودا في ساحل الخليج مع إخلاء ثلاث منصات فقط.

وأثار معهد البترول الأمريكي زخما صعوديا لأسعار النفط الخام عندما أعلن سحبا مفاجئا للمخزونات النفطية قدره 11.5 مليون برميل، في وقت تستمر فيه الأسواق في إظهار علامات الضيق، حيث انخفضت المخزونات إلى أدنى مستوى لها منذ يناير، وتم تداول المنتجات المكررة بعلاوات كبيرة، مقارنة بالخام مع اشتداد موسم العواصف الاستوائية في الولايات المتحدة.

ويقول لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون، إنه إذا اضطر مزيد من منتجي النفط والغاز إلى إخلاء وتعليق عملياتهم، فإن ذلك من شأنه أن يضيف ضغطا صعوديا مؤقتا إلى الأسعار، حيث يمثل الخليج 15 في المائة من إنتاج الولايات المتحدة من النفط.

وأوضحوا أنه إلى جانب أخبار الإعصار كان المحرك الآخر للأسعار هذا الأسبوع هو التقدير المنتظم لمعهد البترول الأمريكي لأسعار النفط في الولايات المتحدة، مشيرين إلى أن مخزونات النفط أظهرت انخفاضا كبيرا بنحو 11.5 مليون برميل.

ورجحت توقعات سابقة سحب أكثر تواضعا يبلغ 2.9 مليون برميل، لافتين إلى أن السحب الكبير المفاجئ سيكون له مردود أكثر تفاؤلا بالنسبة للنفط، ما يشير إلى مرونة الطلب القوي على الوقود.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف، مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة، إن الاتجاهات الصعودية تعود للسيطرة على سوق النفط الخام مع تجدد المخاوف من تأثير الأعاصير على الإمدادات الأمريكية، واستمرار تقليص المعروض النفطي من جانب تحالف «أوبك+» مقابل تأرجح البيانات الصناعية والتجارية في الصين.

وتوقع أن تتعزز الفرص الصعودية لأسعار النفط الخام في الشهر المقبل، خاصة إذا قام تحالف منتجي «أوبك+» بتمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية القياسية بقيادة السعودية لشهر آخر مع رفع أسعار البيع الرسمية للمشترين الآسيويين بموجب عقود طويلة الأجل.

ويرى، سلطان كورالي، المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، أن فاعلية العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، وخاصة تحديد سقف أسعار النفط الخام الروسي عند 60 دولارا للبرميل لا تزال موضع نقاش، حيث وجدت روسيا طرقا بديلة لتفادي عقبات تلك القيود.

وأشار إلى تقارير دولية ترى أن احتمالية خفض الحد الأقصى قد تؤدي إلى تفاقم المخاوف العالمية بشأن الإمدادات، وإلى استمرار زيادة أسعار النفط الخام، وهو الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى الإضرار باقتصادات دول مجموعة السبع.

أما جوران جيراس، مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، فيرى أن موارد النفط الخام العالمية غنية، وتنتظر ضخ مزيد من الاستثمارات الجديدة، حيث سيظل النفط الخام مهيمنا على مزيج الطاقة العالمي لعقود مقبلة.

ولفت إلى أنه توجد كميات كبيرة جدا من الزيوت غير التقليدية والسوائل الأخرى، التي يمكن استغلالها في المستقبل بما في ذلك تلك الموجودة في كندا وفنزويلا، موضحا أن احتياطيات النفط المؤكدة ليست سوى جزء من إجمالي كمية النفط التي يمكن إنتاجها في المستقبل، وسيتم اكتشاف مزيد من النفط وستتحسن تقنيات الاستخلاص.

بدورها، تشير ليندا تسيلينا، مدير المركز المالي العالمي المستدام، إلى أن أسعار النفط الخام تعززت بسبب إقرار مزيد من إجراءات التحفيز الاقتصادي الصيني، وذلك على الرغم من ارتفاع تدفقات النفط الخام الروسية المنقولة بحرا إلى أعلى مستوى في ثمانية أسابيع، ما حد من المكاسب المدفوعة بارتفاع الأسهم وتحرك أكبر البنوك الصينية لخفض أسعار الفائدة.

ونوهت إلى تراجع العقود الآجلة للنفط من أعلى مستوياتها في عدة أشهر متأثرة باحتمال زيادة إمدادات الخام، مع توقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي لم ينته بعد من حملته الرامية إلى تشديد السياسة النقدية لكبح التضخم، مشيرة إلى تأكيد شركة «سينوبك» الصينية، أن الطلب على المنتجات في البلاد في النصف الثاني سيتوسع بوتيرة أبطأ مما كان عليه في النصف الأول.

من ناحية أخرى، فيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس، لتواصل حصد المكاسب وسط مخاوف من نقص الإمدادات مع زيادة الطلب. يأتي ذلك بعد أن أظهرت بيانات انخفاضا كبيرا في مخزونات النفط في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للوقود في العالم، كما أبقت المخاوف بشأن إعصار في خليج المكسيك المستثمرين في حالة من القلق.

بحلول الساعة 06:32 صباحا بتوقيت جرينتش (09:32 صباحا بتوقيت مكة المكرمة)، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي -تسليم أكتوبر- للجلسة الثانية على التوالي، بنسبة 0.34 في المائة (0.29 دولار)، لتصل إلى 85.78 دولار للبرميل. في الوقت نفسه، زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي -تسليم أكتوبر للجلسة الخامسة على التوالي 0.46 في المائة (0.37 دولار)، مسجلة 81.53 دولار للبرميل، وكان خام برنت قد ارتفع خلال تعاملات الثلاثاء 1.26 في المائة (1.07 دولار)، لتصل إلى 85.49 دولار للبرميل، في حين صعد خام غرب تكساس نحو 1.32 في المائة (1.06 دولار)، إلى 81.16 دولار للبرميل. ارتفعت أسعار النفط الخام أكثر من دولار للبرميل، الثلاثاء، مع تراجع الدولار الأمريكي، بعد تراجع احتمالات رفع أسعار الفائدة في أعقاب بيانات الوظائف الأمريكية الضعيفة.

وانخفضت مخزونات النفط الأمريكية بنحو 11.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 25 أغسطس، وفقا لمصادر في السوق، نقلا عن أرقام معهد النفط الأمريكي، متجاوزة توقعات محللين استطلعت وكالة «رويترز» آراءهم، الذين قدروا في المتوسط سحبا بنحو 3.3 مليون برميل. من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 87.09 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 87.01 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، أن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق ثالث ارتفاع عقب عدة انخفاضات سابقة، وأن السلة ارتفعت بنحو دولار واحد، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 86.51 دولار للبرميل.

واردات أوروبا من الغاز الروسي ترتفع 40 % .. 22 مليون متر مكعب في 7 أشهر

الاقتصادية

ارتفعت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي من روسيا بنسبة 40 في المائة خلال الفترة من 7 من يناير حتى يوليو الماضي، مقارنة بالفترة نفسها من 2021.

ومنذ أن بدأت موسكو الحرب في أوكرانيا في فبراير 2022، حظرت دول الاتحاد الأوروبي واردات الفحم، والنفط الخام -مع بعض الاستثناءات- من روسيا، وتعهدت بالحد من واردات الوقود.

وقالت منظمة جلوبال ويتنس غير الحكومية في بيان صحافي أمس، «إن دول الاتحاد الأوروبي استوردت 22 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال في الفترة ما بين يناير ويوليو، مقارنة بـ15 مليون متر مكعب خلال الفترة نفسها من 2021».

وكانت دول الاتحاد الأوروبي قد استوردت أكثر من 21 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة نفسها من 2022. وأشارت المنظمة إلى أن زيادة الواردات بنسبة 40 في المائة أعلى بكثير من متوسط الزيادة العالمية في واردات الغاز الطبيعي الروسي المسال، التي بلغت 6 في المائة.

وجاء في بيان المنظمة أن الدول الأوروبية تشترى الآن أكثر من نصف الإمدادات العالمية لروسيا 52 في المائة، وفقا لـ«الألمانية».

إلى ذلك، أعلنت شركة النفط والغاز الروسية الكبرى «روسنفت»، ارتفاع النفقات الرأسمالية للشركة بنسبة 14 في المائة تقريبا على أساس سنوي لتصل إلى 599 مليار روبل «5.2 مليار دولار» في النصف الأول من 2023. وقالت الشركة «إن النفقات الرأسمالية ارتفعت بنسبة 17.7 في المائة لتصل إلى 324 مليار روبل (3.4 مليار دولار) في الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بالربع الأول من العام، بسبب الانتهاء المقرر من أنشطة التنقيب والإنتاج».

وبحسب ما أوردته وكالة «تاس» الروسية للأنباء، ارتفع التدفق النقدي الحر للشركة خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 21.9 في المائة ليصل إلى 434 مليار روبل «4.52 مليار دولار».

وأعلنت الشركة تراجع الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 5.1 في المائة، لتصل إلى 1.01 تريليون روبل «10.52 مليار دولار» خلال الأشهر الستة الأولى من 2023.

وارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 8.5 في المائة لتصل إلى 729 مليار روبل خلال الربع الثاني من 2023. وبلغ إجمالي هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 36 في المائة.

29 % تراجع أرباح «بتروناس» الماليزية مع هبوط أسعار الطاقة

الاقتصادية

أعلنت شركة بتروناس الماليزية للنفط المملوكة للحكومة تراجع أرباحها في الربع الثاني من العام 29 في المائة مقارنة بالفترة نفسها في العام الماضي بعد تراجع حاد في أسعار الطاقة.

وقالت «بتروناس»، إن إجمالي أرباحها في الفترة بين أبريل ويونيو بلغ 16.4 مليار رينجيت (3.53 مليار دولار) مقارنة بـ 23 مليار رينجيت في الربع نفسه من العام الماضي. وتراجعت عائدات الشركة الرابعة عالميا في تصدير الغاز الطبيعي المسال 13.4 في المائة إلى 79.9 مليار رينجيت، وفقا لـ«رويترز».

وأعلنت شركات شيفرون وإكسون موبيل وشل وغيرها من الشركات العملاقة في مجال النفط تراجعا حادا في الأرباح الفصلية بعد هبوط أسعار الطاقة من مستويات قياسية سجلتها عقب الحرب الروسية في أوكرانيا منذ عام ونصف العام. وقال تنكو محمد توفيق تنكو عزيز الرئيس التنفيذي لـ«بتروناس»، إن أسعار النفط والغاز ستظل في حالة تقلب.

وذكر في بيان «بالتطلع إلى الأمام، نتوقع مواجهة تحديات متزايدة الصعوبة، بما في ذلك سوق طاقة متراجعة في بقية العام بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي».

وأضاف أن «بتروناس» ستزيد استثماراتها في أعمالها الرئيسة، على الرغم من استهدافها خفض الانبعاثات واستثمارها في الطاقة النظيفة. في 2022، شهدت أرباح «بتروناس» الماليزية قفزة قوية، مستفيدة من ارتفاع أسعار الطاقة في أعقاب الحرب الروسية في أوكرانيا.

وتضاعفت الأرباح 100 في المائة إلى 101.6 مليار رينجيت ماليزي (22.59 مليار دولار) ارتفاعا من 50.9 مليار رينجيت (11.32 مليار دولار) في 2021.

تسجيل «براءة اختراع» سعودي لخفض تكلفة إنتاج الهيدروجين النظيف

الشرق الأوسط

سجل باحث سعودي براءة اختراع عالمي في قطاع إنتاج الهيدروجين النظيف، يسهم في خفض تكلفة الإنتاج بنسبة كبيرة، مما يجعل الإنتاج في السعودية الأعلى كفاءة والأقل تكلفة عالمياً.

وحسب معلومات حصلت «الشرق الأوسط» عليها، فإن براءة الاختراع سُجلت للدكتور المهندس عبد الرحمن عبد العال، الذي يعمل مديراً عاماً تنفيذياً لتطوير الأعمال ورئيس تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر في شركة «أكواباور السعودية»، وخبيراً في الابتكار المفتوح في مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، في الوقت الذي لم يكشف عن نسبة التخفيض نظراً لحساسية المعلومة، وفقاً للوصف.

خفض الانبعاثات

ويعد اختراع الدكتور عبد الرحمن عبد العال في مجال الهيدروجين النظيف وتحلية المياه، ابتكاراً لطرق جديدة لإنتاج هيدروجين نظيف مما سيسهم في خفض الانبعاثات الكربونية واستغلالها والحد من الاحتباس الحراري والمحافظة على البيئة، كما يهدف إلى تعزيز ريادة المملكة عالمياً للقطاع بجدوى اقتصادية كبيرة وتكلفة أقل واستغلال وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

أكبر مصدر للهيدروجين

وتأتي «براءة الاختراع» في الوقت الذي أكد فيه الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في وقت سابق أن تكون السعودية من أكبر مصدري الهيدروجين النظيف في العالم، ضمن مساعي البلاد للوصول إلى «الحياد الصفري» في الانبعاثات بحلول عام 2060.

كما يتماشى أيضاً مع تأكيدات الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة، في وقت سابق أن المملكة تسعى لأن تصبح أكبر منتج للهيدروجين في العالم، فيما ستعمل على «إنتاج الكهرباء الأرخص على كوكب الأرض».

قدرات المملكة في الطاقة

من جهته، أكد الدكتور عبد الرحمن عبد العال في حديث خاص، أن الوصول إلى براءة الاختراع في الهيدروجين النظيف التي تجعل السعودية الأعلى كفاءة والأقل تكلفة، يأتي في سياق قدرات المملكة الواسعة في قطاع الطاقة سواء التقليدية أو المتجددة.

وأكد أن الاختراع يأتي ضمن مشاركته في تحقيق أهداف «رؤية 2030» والنهوض بالاقتصاد المعرفي والقائم على الابتكار، وتعزيز حضور السعودية كدولة رائدة عالمياً بالاختراعات والملكيات الفكرية والابتكارات في سلاسل القيمة في الهيدروجين النظيف، وخلق اقتصاد مستدام لصناعة الهيدروجين ومواءمته محلياً وتصديره للعالم كقيمة وقوة اقتصادية معرفية.

خبير المحركات الكهربائية

يُذكر أن الدكتور عبد الرحمن عبد العال حاصل على البكالوريوس في الهندسة الكهربائية والماجستير في إدارة الأعمال بمرتبة الشرف الأولى، والاعتماد العالمي خبيراً في مجال المحركات الكهربائية والكثير من البرامج القيادية التنفيذية من عدة جهات عالمية، كما أنه يحمل عدداً من الإنجازات القياسية والنوعية في مجالات مختلفة، إضافة إلى أنه باحث دكتوراه في المملكة المتحدة.

استطلاع: السعودية ستمدد خفض إنتاج النفط الطوعي لنهاية أكتوبر

اقتصاد الشرق

من المتوقع أن تمدد المملكة العربية السعودية خفض إمدادات النفط بمقدار مليون برميل حتى نهاية أكتوبر، حيث تسعى لدعم الأسواق في ظل خلفية اقتصادية متعثرة.

في حين أن أسواق النفط الخام العالمية تشهد عجزاً مع ارتفاع الطلب نحو مستويات قياسية، فقد توقف ارتفاع الأسعار هذا الصيف بسبب المخاوف المتزايدة بشأن النمو الاقتصادي في الصين. ويشكل تراجع الطلب مخاطر على الرياض، التي شهدت تراجع احتياطياتها الأجنبية إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2009.

أقرت السعودية خفضاً إضافياً على إمدادات النفط في يوليو، بالإضافة إلى التخفيضات التي تم إجراؤها بالفعل مع الشركاء في تحالف «أوبك+» وتمتد لنهاية 2024 فيما يتم مراجعتها على أساس شهري.

توقع عشرون من أصل 25 متداولاً ومحللاً استطلعت بلومبرغ آراءهم أن المملكة ستواصل الخفض الطوعي لمدة شهر آخر على الأقل. وتوقع العديد من المندوبين من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها نفس النتيجة دون الإعلان عن ذلك.

قال بوب ماكنالي، رئيس مجموعة «رابيدان إنرجي غروب» (Rapidan Energy Group) للاستشارات ومقرها واشنطن وهو مسؤول سابق في البيت الأبيض: «لا أعتقد أنهم مستعدون للتخفيف من قيود الإمدادات بعد، فلا يزال هناك الكثير من عدم اليقين بشأن الاقتصاد الكلي وخاصة القلق بشأن الصين.. إذا قاموا بتخفيف القيود في وقت مبكر جداً، فقد تتدفق المضاربات على صفقات البيع مرة أخرى». ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها منذ ستة أشهر فوق 88 دولاراً للبرميل في لندن في وقت سابق من هذا الشهر، لكنها تراجعت منذ ذلك الحين، حيث تواجه الصين -أكبر مستورد- أزمات تتراوح من البطالة بين الشباب إلى الاضطرابات في سوق العقارات وبنوك الظل.

استبعاد تعميق خفض الإنتاج

تتداول العقود الآجلة لخام برنت قرب 86 دولاراً للبرميل يوم الأربعاء، وتوقع أربعة فقط من التجار والمحللين الذين شملهم الاستطلاع أن الرياض ستقلص التخفيض الحالي البالغ مليون برميل إلى حجم أصغر، وقال واحد فقط إنه سينتهي تماماً. ولم يتوقع أحد أن تقرر المملكة الخيار الذي طرحته في وقت سابق من هذا الشهر بتعميق خفض الإنتاج.

قال غاري روس، مستشار النفط المخضرم الذي تحول إلى مدير صندوق التحوط في شركة «بلاك غولد إنفستورز»: «لا تزال السوق هشةً، خاصة مع اقتراب موعد صيانة المصافي في أكتوبر.. بدون استمرار الخفض الكامل في أكتوبر، فإن السعوديين سيخاطرون بالوصول إلى مستوى 70 دولاراً لخام برنت، وهو ما لا يريدون رؤيته».

وينتظر المتداولون أيضاً رؤية الخطوات التالية من روسيا، عضو «أوبك+». وفي حين أن معظم دول «أوبك+» لم تتمكن من مساعدة السعوديين في إجراء تخفيضات أعمق في الإمدادات، فقد انضمت موسكو إليها متأخراً. وتعهدت روسيا في البداية بكبح الصادرات بمقدار 500 ألف برميل يومياً في أغسطس، ثم قالت إنها ستقلص هذا التخفيض تدريجياً في سبتمبر إلى 300 ألف برميل يومياً.

ومن المقرر أن يجتمع تحالف «أوبك+» الذي يضم 23 دولة في أواخر نوفمبر لمراجعة سياسة الإنتاج لعام 2024.

وزير النفط الهندي: «سنشتري النفط من أي مصدر يعرضه بأقل الأسعار»

الطاقة

شدد وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري على أن سياسة بلاده تعتمد على الحصول على إمدادات من النفط بأقلّ الأسعار الممكنة.

وقال المسؤول الهندي في تصريحات طالعتها منصة الطاقة المتخصصة، إن الهند ستشتري النفط من جميع المصادر التي تعرضه بأقلّ الأسعار الممكنة.

تأتي تصريحات وزير النفط الهندي بعد انتقادات تعرضت لها نيودلهي خلال المدة الأخيرة، جراء تجاهلها التحذيرات الغربية والعقوبات المفروضة على النفط الروسي بعد حرب أوكرانيا.

وتشتري الهند النفط الخام من روسيا، التي أصبحت حاليًا أكبر مورّد لها، بأسعار مخفضة، منذ أن فرض الغرب قيودًا على الواردات في أعقاب غزوه أوكرانيا العام الماضي.

سياسة الهند

قال وزير النفط الهندي: «نحن واضحون للغاية في أذهاننا أننا سنشتري النفط من أيّ مكان يمكننا الحصول عليه ما دام تسليمه إلى نقطة الاستيراد في موانينا بأقلّ سعر ممكن»، حسبما ذكرت وكالة رويترز.

وتحصل الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، على أكثر من 80% من احتياجاتها النفطية من الخارج.
وسجلت واردات الهند من النفط الروسي خلال شهر يوليو/تموز 2023 تراجعًا بنسبة 5.7% للمرة الأولى في 9 أشهر إلى 1.85 مليون برميل يوميًا.
وأظهرت بيانات الناقلات أن إجمالي واردات الهند انخفض في يوليو/تموز بنسبة 5.2%، مقارنة مع يونيو/حزيران إلى 4.4 مليون برميل يوميًا من النفط، مع إغلاق العديد من مصافي التكرير للصيانة خلال موسم الرياح الموسمية.

التعامل بالدرهم الإماراتي

قال وزير النفط الهندي ردًا على سؤال حول تجارة الروبية مع الإمارات العربية المتحدة، إن المعاملات في قطاع النفط «بالحدّ الأدنى للغاية».

وكان البلَدان قد اتفقا على تسهيل التجارة بالروبية بدلًا من الدولار في يوليو/تموز، إذ وقّع بنك الاحتياطي الهندي والبنك المركزي الإماراتي اتفاقية لتسوية التجارة بالعملة المحلية؛ ما يتيح استعمال الروبية والدرهم الإماراتي في المعاملات عبر الحدود.

ويأتي التحول إلى السداد بالدرهم الإماراتي، بسبب مطالبة الحكومة مصافي التكرير -التي ترغب في الدفع بالدولار مقابل النفط الروسي- بتقديم تفصيل لتكاليف النفط والشحن والتأمين، ما يسمح له بمعاينة التداول وتجنّب انتهاك سقف الأسعار.

ووصلت واردات الهند من النفط الإماراتي إلى مستوى قياسي بلغ 16.8 مليار دولار في 2022-2023، ارتفاعًا من 12.3 مليار دولار في العام السابق.

واحتلّت الإمارات المركز الرابع بقائمة أكبر مصدّر للنفط الخام للهند في السنة المالية 2023، بعد أن تراجعت مركزًا واحدًا عن السنة المالية 2022، بسبب ظهور خام الأورال الروسي في السوق الهندية.

أرامكو السعودية تتجه لرفع أسعار بيع النفط لأعلى مستوى في 2023

الطاقة

تعتزم شركة أرامكو السعودية رفع الأسعار الرسمية لبيع النفط إلى عملائها في آسيا خلال أكتوبر/تشرين الأول إلى أعلى مستوى في 10 أشهر، وفقًا لمسح طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

تأتي خطط عملاقة النفط السعودية بالتزامن مع توقعات بتمديد المملكة خفض إنتاجها الطوعي البالغ مليون برميل يوميًا شهرًا إضافيًا، ليشمل أكتوبر/تشرين الأول.

وتتجه أرامكو السعودية إلى رفع سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف لشهر أكتوبر/تشرين الأول بنحو 45 سنتًا للبرميل عن الشهر السابق، وفقًا لاستطلاع أجرته وكالة رويترز.

أسعار أرامكو

تخطط أرامكو السعودية لرفع جميع أنواع الخام التي تبيعها إلى آسيا في أكتوبر/تشرين الأول، مع تمديد الخفض الطوعي لإنتاجها البالغ مليون برميل للشهر الثالث على التوالي، مما يبقي على شحّ إمدادات الخام عالي الكبريت، ويدعم ارتفاع أسعار النفط.

وقد يسجل الخام العربي الخفيف بموجب الزيادة الجديدة المقترحة خلال أكتوبر/تشرين الأول أعلى مستوى له خلال العام الجاري، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

رفعت أرامكو السعودية، بداية الشهر الجاري، أسعار بيع الخام العربي الخفيف المتجه إلى آسيا بمقدار 30 سنتًا أميركيًا، ليصل إلى 3.50 دولارًا للبرميل فوق متوسط أسعار سلطنة عمان/دبي.

ومن المتوقع أن تكون الزيادة الجديدة الرابعة على التوالي في سعر برميل النفط السعودي، بعد رفع أسعار البيع خلال أشهر سبتمبر/أيلول (30 سنتًا) وأغسطس/آب (20 سنتًا) ويوليو/تموز (45 سنتًا)، وذلك بعد خفض الأسعار للمرة الأولى الذي سبقه 3 ارتفاعات متتالية في يونيو/حزيران 2023.

تخفيضات السعودية

من المرجّح أن تمدّد السعودية خفضها الطوعي الإضافي لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميًا، إلى أكتوبر/تشرين الأول المقبل، ليصبح الشهر الرابع على التوالي الذي يشهد خفض الإنتاج.

وأعلنت المملكة تطبيق الخفض الطوعي الإضافي في يوليو/تموز الماضي، ثم مدّدته إلى شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، مؤكدة أنها قد تمدد الخفض مجددًا، أو تزيد من حجمه وفق تغيرات السوق.

وفي حال تمديد تعهّد الخفض الطوعي، من المقرر أن يبلغ إنتاج السعودية من النفط، في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2023 ما يقارب 9 ملايين برميل يوميًا، إذ سيضاف خفض المليون برميل يوميًا إلى الخفض الطوعي الذي سبق أن أعلنته المملكة في أبريل/نيسان 2023، والممتد حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

وتعززت مؤشرات الشرق الأوسط منذ يونيو/حزيران بفعل مخاوف نقص الإمدادات ومرونة الطلب على النفط، إذ بلغ متوسط التغير الشهري في أسعار دبي للشهرين الأول والثالث 2.05 دولارًا للبرميل هذا الشهر، مقارنة بـ 1.57 دولارًا للبرميل في يوليو/تموز، مما يعكس تخلفًا عميقًا وتقلصًا في العرض على المدى القريب.

أسعار النفط

يتوقع المشاركون أن تقوم شركة أرامكو السعودية بزيادة أسعار الخامات الأخرى وسط توقعات بزيادة الطلب، إذ من المتوقع أن تستأنف معظم شركات التكرير الآسيوية الإنتاج في الربع الرابع بعد أعمال الصيانة.

وقال أحد المشاركين: «تُجرى جميع تقييمات الأسعار على أساس توقُّع أن السعودية ستمدد الخفض من دعم استقرار أسواق النفط، إلّا أن ارتفاع أسعار البيع الرسمية قد يدفع بعض المصافي إلى قبول شحنات أقلّ وإيجاد بدائل أرخص».

وعادةً ما تصدُر أسعار البيع الرسمية لأرامكو السعودية في الخامس من كل شهر تقريبًا، وتحدد اتجاه الأسعار الإيرانية والكويتية والعراقية، مما يؤثّر في نحو 9 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام المتجه إلى آسيا.

شكراً